Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of law and political sciences
Master 1 all fields

English legal Terminologie
Program Lexus Metandus
Teacher Dr Debih Hatem

Doc n5

تاريخ الأحزاب السياسية الجزائرية

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربية

المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته
settler	المستوطن- المعمر	struggles	الصراعات	virtual clandestine	النشاط بشكل غير شرعي	the resignation	الاستقالة
the Triumph	الانتصار	contending	المتنافسة	competed	تتنافس	political uncertainty	لا استقرار سياسي
incorporated	تشمل- تضم	admiration	التعاطف- القبول	primarily	أوليا	economic turmoil	اضطراب اقتصادي
sought	سعى	the wake	الصحوة	ethnically	عرقيا	unprecedented strength	قوة غير مسبوقة
founded	أسس	spiralling inflation	التضخم	to expand	نشر	jailed	سجن
legal recognition	الاعتراف القانوني	fundamentalist	أصولي	prompted	دفعت- حثت	the declining	المتراجع- المتقهقر
proliferation	الانتشار	authoritarian	تسلطي	scheduled	مجدولة- مبرمجة	fostered	عززت
banned	حظرت	miss-management	سوء التسيير	martial law	القوانين العرفية	official statements	التصريحات الرسمية
resumption	استئناف- مواصلة	vague	موجة- مد	relentless pressure	الضغط الشديد	to wield	تمارس
reallocation	تخصيص	local merchants	التجار المحليين	secret ballots	الاقتراع السري	secular parties	الأحزاب العلمانية
contested	احتج عليها	rearing	التنشئة	proportional representation	التمثيل النسبي	The putsch	الانقلاب
restrictions	تقييدات- تضييقات	Liquor licenses	تراخيص الخمور	the overturn	الانقلاب	adherents	المناضلين- المنتمين

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

حتى عام 1945، ضمت الأحزاب السياسية الجزائرية الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشعبي الفرنسي ، اللذين يمثلان شرائح من المستوطنين (المعمرين) الأوروبيين ؛ الحزب الشيوعي الجزائري الذي يدمج المثقفين المسلمين واليهود والأوروبيين، نجم الشمال الأفريقي وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، تمثل أحزاب وجمعيات وطنية جزائرية، عندما اندلعت ثورة التحرير الجزائرية في نوفمبر 1954 ، سيطر حزب واحد من الحركات الرئيسية، جبهة التحرير الوطني، ضم تحت لوائه حركات قومية وقادة من مختلف الأجيال ؛ حتى أنها أنشأت جيش التحرير الخاص به - جيش التحرير الوطني .سعت حركة واحدة فقط إلى تحدي الاحتكار القومي للحزب الواحد، وإن كان ذلك بقليل من النجاح ، هو الحركة الوطنية الجزائرية ، بقيادة الوطني المخضرم مصالي الحاج.

حتى عام 1989 ساد في الجزائر نظام الحزب الواحد بقيادة جبهة التحرير الوطني. في وقت حكم بومدين ، سُمح للحزب الشيوعي الجزائري بالنشاط ، إلى حد معين. بعد فترة وجيزة من الاستقلال ، قام أحد القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني ، حسين آيت أحمد ، بتأسيس جبهة القوى الاشتراكية، والتي اكتسبت اعترافًا قانونيًا فقط في عام 1989. وشهد التحرير المفاجئ بين عامي 1989 و 1991 انتشار العديد من المنظمات السياسية الأخرى، وأهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم حظرها منذ إعلان عدم شرعيتها في عام 1992. ومع استئناف الانتخابات البرلمانية في عام 1997، سُمح للعديد من الأحزاب بالتنافس، لكن هذه التعددية لم تترجم إلى إعادة توزيع للسلطة. غالبًا ما تحتج المعارضة بشدة على نتائج الانتخابات، وكذلك المنظمات الحكومية التابعة للأمم المتحدة وفي وسائل الإعلام، القيود الرسمية وغير الرسمية تجعل من الصعب على الأحزاب ممارسة السلطة الحقيقية، وعليه فإن المعارضة تتصارع بشكل متكرر مع مسألة المشاركة من عدمها في الانتخابات.

نقطة التحول: الأحزاب السياسية والانتخابات منذ عام 1990 إلى يومنا هذا

في 12 جوان 1990 أجريت أول انتخابات بلدية حرة في البلاد، وكان حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم من بين الأحزاب السياسية العديدة المتنافسة على السلطة، على غرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تأسست عام 1989 بقيادة عباسي مدني وعلي بلحاج ؛ جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد وحزب آخر مؤيد للأمازيغ - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، كانت النتائج مفاجئة: فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد البلدية في المدن الأربع الكبرى بالبلاد - الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة - بالإضافة إلى 65 بالمائة من الأصوات الشعبية و 55 بالمائة من الأصوات، 15000مقعد بلدي في عموم الجزائر .فازت بتمثيل في 32 من 48 ولاية.

دعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ شكل جزءا من القبول المتزايد في العالم العربي الإسلامي للقادة الإسلاميين في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979 والانتصار البرلماني الذي حققه الإخوان المسلمون في الأردن عام 1989 .استخدم العديد من الناخبين أصواتهم للاحتجاج على الرواتب المنخفضة والتضخم المتصاعد والاختيارات الاقتصادية المحدودة للشباب في ظل نظام جبهة التحرير الوطني، في الحقيقة التصويت للحزب الأصولي لم يكن دعما كبيرا للجبهة الإسلامية للإنقاذ كرد فعل ضد سياسة جبهة التحرير الوطني من الحكم الاستبدادي و سوء الإدارة الاقتصادية و الفساد.

بالرغم من نجاحاتها الانتخابية ، كانت الجبهة الإسلامية للانقاذ غامضة بعض الشيء منذ البداية حول أهدافها .ومع ذلك ، فمن المعروف أن مدني أقام تحالفًا مع التجار المحليين واعتنق اقتصاد السوق الحر بدلاً من اشتراكية الدولة لجبهة التحرير الوطني .وصف كل من مدني وبلحاج الدور الأساسي للمرأة بأنه تربية الأسرة، وقصر النساء على وظائف مثل التمريض والتدريس .تتمتع المجالس البلدية المحلية والإقليمية، التي مدة عهدتها خمس سنوات، بالسلطة على أمور مثل تجديد تراخيص تجارة المشروبات الكحولية، ونوع الأنشطة المسموح بها في المراكز الثقافية، وإصدار تصاريح بناء المساجد .عارض مدني وبلحاج الشرب في الأماكن العامة وأي شكل من أشكال الرقص والبرامج العلمانية في وسائل الإعلام.

في ذلك الوقت، بالإضافة إلى العديد من الأحزاب العلمانية التي تم إنشاؤها حديثًا أو تم إحياؤها بعد سنوات من الوجود السري الفعلي، ظهرت أيضًا أحزاب إسلامية تنافست مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ .من بينها اثنان جديران بالذكر: حركة مجتمع السلم (حمس في وقت سابق حركة المجتمع الإسلامي) ؛ وحركة الإصلاح الوطني كان كلا الحزبين معتدلين تجاه سيطرة الحكومة المركزية، وسعيا إلى المشاركة في الحكومة، واختارا "الأسلمة" التدريجية للمجتمع من خلال التعليم الديني .ونبذت حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

العنف، على عكس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أنشأت في أوائل التسعينيات الجيش الإسلامي للإنقاذ، وهي قوة شبه عسكرية لمحاربة السلطة.

دعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1990 كان بالدرجة الأولى من السكان العرب الذين شكلوا على الأقل 70 بالمئة من إجمالي تعداد المسلمين السنة الجزائريين البالغ آنذاك 28 مليون نسمة، المسلمون البربر، وكذلك العرب البربر المختلطون عرقياً كان السكان يميلون إلى دعم الأحزاب العلمانية، بما في ذلك الأحزاب الأمازيغية، وخاصة جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، كل من جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ تم تحديهما في انتخابات جوان 1990 من طرف القبائل(الأمازيغ) ، طالب البربر آنذاك بمزيد من الحرية السياسية والقدرة على نشر تراثهم الثقافي، إن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عنيد بشكل خاص بشأن الحاجة إلى زيادة تأثير لهجة الأمازيغية ، كان المستفيدان الرئيسيان الآخران من انتخابات 1990 جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية .حصل الأخير على 8 في المائة من أصوات البلدية.

ودفعت المكاسب التي حققتها الأحزاب الإسلامية والأمازيغية هذه القوى إلى الضغط على السلطة للدعوة إلى انتخابات برلمانية عامة كان من المقرر إجراؤها في 27 جوان 1991. إلا أن الانتخابات لم تجر، أعلن الجيش الأحكام العرفية و في 30 جوان 1991 تم اعتقال القيادات العليا للجبهة الإسلامية للإنقاذ بمن فيهم مدني وبلحاج.

تحت ضغط لا هوادة فيه من جميع الأحزاب السياسية ، أعادت الحكومة جدولة جديدة الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1991 ، والدور الثاني المقرر إجراؤه في جانفي 1992، كانت هذه الانتخابات بمثابة اختبار وطني جاد لنظام التعددية الحزبية الجديد. كانت مفتوحة لجميع الأطراف المسجلة. كان التصويت بالاقتراع العام والسري وفق نظام التمثيل النسبي. تم تحديد 231 مقعدًا فقط من أصل 430 مقعدًا في الدور الأول من الانتخابات، والتي شارك فيها 59 بالمائة من الناخبين المؤهلين قانونا، لكن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدا مضمونًا حيث حصلت على 80 في المئة من المقاعد في الدور الأول، أما الدور الثاني فلم تجر بعد االانقلاب في 11 جانفي 1992 حيث تم إلغاء نتائج الدور الأول ووقف المسار الانتخابي. كما شكل الانقلاب نهاية مؤقتة لحكم جبهة التحرير الوطني، وأدى إلى استقالة الرئيس بن جديد. من هذه النقطة وحتى الانتخابات التشريعية لعام 1997 ، كانت السلطة المؤقتة في الجزائر المجلس الأعلى الدولة المكون من خمسة أعضاء الذي سير الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية.

أدى إلغاء الدور الثاني من الانتخابات، إلى جانب اللا استقرار السياسي والاضطراب الاقتصادي، إلى رد فعل عنيف من جانب أتباع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلاميين الآخرين هذه العناصر نظمت نفسها في الجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة، - الجماعة السلفية للدعوة والقتال المنبثقة عنها، اكتسبت حملة الاغتيالات والتفجيرات والمجازر قوة غير مسبوقة .حل المجلس الأعلى للدولة رسمياً وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1992 وبدأت سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات لأعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أدى إلى سجن أكثر من 50000 عضو .على الرغم من الجهود المبذولة لاستعادة المسار السياسي، هز العنف والإرهاب الجزائر خلال كافة سنوات التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين .وأدى ذلك إلى وفاة ما يصل إلى 100 ألف جزائري.

جرت الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 على الرغم من معارضة بعض الأحزاب السياسية لإجراء انتخابات استبعدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ اليمين زروال الذي ترأس أيضًا الدولة (بصفته رئيسًا معينا لتسيير للمرحلة الانتقالية) ، انتخب رئيسًا بنسبة 75٪ من الأصوات. في محاولة لتحقيق الاستقرار السياسي للأمة، تم تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بعد ذلك بوقت قصير باعتباره الحزب الحاكم الجديد للنظام من قبل الرئيس ومجموعة تقدمية من أعضاء جبهة التحرير الوطني. أعلن زروال أن الانتخابات الرئاسية المسبقة ستجرى في أوائل عام 1999، أي قبل الموعد المحدد بحوالي عامين. في أبريل 1999، انتخب الشعب الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا له بنسبة 70٪ من مجموع الأصوات. كان بوتفليقة هو المرشح الرئاسي الوحيد الذي حظي بدعم جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، تم تنصيبه لمدة خمس سنوات في 27 أفريل 1999.

إصلاحات سياسية وقانونية جديدة: مشهد سياسي نشط حقيقي؟

سواء كانت علمانية أو قومية أو إسلامية، فقد شاركت هذه الأحزاب في الانتخابات المحلية والتشريعية المتعاقبة التي جرت في الأعوام 1997 و 2002 و 2007 .حازت جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة النهضة، والتجمع من أجل الثقافة

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

والديمقراطية، حزب التجديد ومختلف الأحزاب الأخرى ، مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، ومع ذلك فإن وجود هذا العدد الكبير من الأحزاب لم يعزز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

انتهجت السلطة العديد من الإصلاحات، والقوانين الجديدة التي تم تبنيها منذ جانفي 2012 ، وفي هذا السياق أجاز قانون جديد، في ديسمبر 2011 ، إنشاء أحزاب جديدة ، بفعل الاحتجاجات التي تزامنت مع بعض الاحتجاجات في دول الجوار أو ما يعرف بالربيع العربي ، بحلول أفريل 2012، تمت الموافقة على تأسيس 21 حزبا سياسيا جديدا، سُمح لأربعة وأربعين حزبًا سياسيًا بالمشاركة في الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012 والانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012 والانتخابات التشريعية في 17 ماي 2017 والانتخابات المحلية في 23 نوفمبر 2017.

الجدول أدناه يبين قائمة موجزة بالأحزاب الجديدة المعتمدة منذ 2012 (الإصلاحات) إلى يومنا هذا :

التسمية	التيار	الرئيس	الخلفية	الأصول
حزب العدالة والحرية	إسلاموي	محمد السعيد	مترشح لرئاسيات 2009	/
جبهة العدالة والتنمية	إسلاموي	بد الله جاب الله	مترشح لرئاسيات 99-2004	منشق من النهضة والإصلاح
حزب جيل جديد	وطني- إسلاموي	سفيان جيلالي	رئيس سابق لحزب التجديد الجزائري	منشق من لحزب التجديد الجزائري
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	وطني	خالد بونجمة	أمين عام منظمة أبناء الشهداء	أمين عام منظمة أبناء الشهداء
جبهة الجزائر الجديدة	إسلاموي	جمال بن عبد السلام	حركة الإصلاح الوطني	منشق من النهضة والإصلاح
جبهة المستقبل	وطني	عبد العزيز بلعيد	نائب عن حزب جبهة التحرير الوطني	منشق عن حزب جبهة التحرير الوطني
حزب الشباب	وطني	حمانة بوشرمة	/	منشق عن التجمع الوطني الديمقراطي
حزب الكرامة	وطني	محمد بن حمو	/	منشق عن الجبهة الوطنية الجزائرية
اتحاد القوز الاجتماعية الديمقراطية	وطني	نور الدين بحبوح	وزير سابق	منشق عن التجمع الوطني الديمقراطي
جبهة التغيير	إسلاموي	عبد المجيد مناصرة	عضو حركة مجتمع السلم	منشق عن حركة مجتمع السلم
الجبهة الوطنية للحرية	وطني	محمد زروقي	/	/
الحزب الوطني الجزائري	وطني	يوسف حميدي	/	/
حركة الوطنيين الأحرار	وطني	مصطفى بوذينة	سيناتور عن الثلث الرئاسي	/
الحركة الشعبية الجزائرية	جمهوري علماني	عمارة بن يونس	وزير سابق	منشق عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
حركة المواطنين الأحرار	جمهوري	عبد العزيز غرمول	اتحاد الكتاب الجزائريين	اتحاد الكتاب الجزائريين
حزب الديمقراطيين الشباب	جمهوري	سليم خلفة	/	/
حزب الفجر الجديد	وطني	الطاهر بن بعيبش	أمين عام سابق لـ: RND	منشق عن RND
الحزب الوطني الحر	وطني	طارق يحياوي	/	/
حزب العدل والبيان	وطني	نعيمة صالحي	/	مقرب من FLN
حزب النور الجزائري	وطني- ديمقراطي	بدر الدين بلباز	/	/
جبهة الحكم الراشد	وطني	عيسى بلهادي	/	أمين عام منطمة طلابية ONSE
تجمع أمل الجزائر	وطني	عمار غول	وزير سابق	منشق عن حركة مجتمع السلم
حزب طلائع الحريات	وطني	علي بن فليس	أمين عام سابق ل FLN	منشنق عن FLN